

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٦٢٣**

الخميس ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الساعة ١١/٤٥

نيويورك

الرئيس	السيد نيبنزيا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دوبتسوريفا
	بولندا	السيد فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد فان شالكويك
	الصين	السيد جانغ جون
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

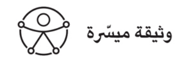
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1928654 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالروسية*): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروضة على أعضاء المجلس الوثيقتان S/2019/756 وS/2019/757 واللتان تتضمنان نصي مشروعي قرارين.

والمجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أتكلم بالنيابة عن القائمين بالصياغة بشأن الحالة الإنسانية في سورية – بلجيكا وألمانيا والكويت.

وسعينا خلال الأشهر القليلة الماضية إلى لفت انتباه مجلس الأمن إلى محنة المدنيين في إدلب. واتخذنا نهجا تدريجيا إزاء هذه المسألة، أولا، بعقد مشاورات مغلقة، تلتها اجتماعات رسمية، ثم مساع رامية إلى إصدار بيان صحفي ومواد صحفية. ومع ذلك، ثبت أن من المستحيل التوصل إلى اتفاق في هذه القاعة على أي بيان عام من مجلس الأمن.

وفي غضون ذلك استمر العنف في إدلب خلال الشهر الماضي وأدى إلى تشريد أكثر من نصف مليون من المدنيين ومقتل ما يزيد على ١٠٠٠ شخص. وتسبب في أضرار جسيمة للمرافق الطبية والتعليمية وغيرها من البنى التحتية المدنية. وما زلنا مقتنعين بأنه يجب على المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة وأنه لا يمكن أن يلتزم الصمت إزاء ذلك.

ولذلك السبب، قدمنا مشروع القرار هذا (S/2019/756) بشأن الحالة الإنسانية والداعي إلى وقف الأعمال القتالية. وتفاوضنا على مشروع القرار بطريقة تتسم بالشفافية وشمول العملية فضلا عن التعاون المكثف وبحسن نية مع جميع أعضاء المجلس فيما يتعلق بالنص. وأصبحت نتائج هذه المفاوضات أمام المجلس الآن.

ونعتقد أن مشروع القرار متوازن ويركز على العمل الإنساني حصرا ويسلّم أيضا بأنه يجب اتخاذ تدابير مكافحة الإرهاب وفقا للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والحيطة. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية واضحة عن الوفاء بالتزاماته اليوم. وما تزال أرواح كثير من الأشخاص عرضة للخطر. ويتعين علينا بذل قصارى الجهود للوفاء بالتزاماتنا.

إننا نعلم جيدا بأن هناك مبادرة أخرى مطروحة على الطاولة، والتي لم يتم تشاطرها ولا مناقشتها سلفا مع أغلبية أعضاء المجلس. ولم تعقد أي جولة مفاوضات. وهذا يخالف ما هو متفق عليه في الفقرتين ٨٠ و ٨١ من المذكرة ٥٠٧ (S/2017/507) التي تنص بوضوح على أن صياغة جميع القرارات ينبغي أن تتم بطريقة شاملة للجميع تسمح بمشاركة جميع أعضاء المجلس بما يكفل أن بإمكان القائمين على الصياغة الدخول في مشاورات مع جميع أعضاء المجلس في الوقت المناسب ويسمح بعقد ما لا يقل عن جولة واحدة من المشاورات غير الرسمية. وعلاوة على ذلك، فإن تركيز هذا المشروع الآخر مختلف ولا يعكس تفكيرا كافيا في تعقيد الحالة التي نواجهها اليوم في إدلب. وبالنيابة عن المشاركين في الصياغة، نحض جميع أعضاء المجلس على التصويت لصالح مشروع القرار الإنساني الذي قدمناه.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

اليوم، سوف نصوت على مشروع القرار المقدم من المجموعة الثلاثية الإنسانية التي تضم الكويت وألمانيا وبلجيكا (S/2019/756). أولا، يجب أن نحدد الأهداف الواردة فيه والتي يسعى في الواقع واضعو مشروع القرار إلى تحقيقها. ومنذ بداية المناقشة، قالوا إنهم استرشدوا حصرا بالاعتبارات الإنسانية، وإنهم لا يسعون إلا تحقيق أهداف خفية من أي نوع ولا يرغبون في تقويض وحدة مجلس الأمن. وإذا كان هذا صحيحا، فإننا سنؤيد مشروع النص دون تردد. ولكن، للأسف، فإن مضمون مشروع القرار وطريقة إعداده يشكلان مؤشرات واضحة على الأهداف الحقيقية لزملائنا - وهي إنقاذ الإرهابيين الدوليين المتحصنين في إدلب من هزيمتهم النهائية وإظهار روسيا وسورية باعتبارهما مذنبتين في حالة إدلب.

وأود أن أؤكد من البداية على وجه الخصوص أن حقيقة أن واضعي مشروع النص تجاهلوا الحاجة إلى مكافحة الإرهابيين هي العامل الذي لا يسمح لنا بتأييد مشروع القرار المعروض علينا. وبهذه الطريقة، فإن القائمين بصياغة مشاريع القرارات الإنسانية لم يأخذوا في الاعتبار القرارات التي تم تنسيقها في مجلس الأمن. وفي حين يدعوننا إلى الامتثال لمذكرة تفاهم سوتشي بشأن إدلب المؤرخة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، فإن مقدمي مشروع القرار رفضوا بتعنت تضمين مشروع القرار الحكم الرئيسي المتمثل في أن وقف إطلاق النار لا يشمل الجماعات الإرهابية.

وطوال العمل على مشروع القرار شهدنا تكرارا رتيبا. كل مرة يتزامن العمل الإنساني لزملائنا مع سقوط منطقة أخرى في أيدى الإرهابيين أو وقوعها تحت سيطرتهم، كما حدث في الغوطة الشرقية وفي حلب ويحدث الآن في إدلب. ومن المستغرب - وإن كان ليس مستغربا بالنسبة لنا - أنهم لم يبدوا مثلهم العليا الإنسانية عندما سويت الرقة بالأرض، وهو ما جرى تناوله عشرات المرات في المجلس. في كل مرة، ينشدون نفس اللحن.

وكلما تقترب قوات الحكومة السورية من معاقل الإرهابيين، يصبح هؤلاء الإرهابيون فجأة ممثلين للمعارضة السورية يقاتلون نظام السيد الأسد.

وأقنعنا ممثل المملكة المتحدة مؤخرا بأن هناك عددا من الرضع أكبر بكثير من الإرهابيين في إدلب. وظهرا إحصاءات غير محتملة وغير مثبتة عن نزوح جماعي للسكان. إلى أين يتوجه هؤلاء الناس؟ وأين يعيشون بعد ذلك؟ تستشهد مصادر مختلفة، بما في ذلك مصادر الأمم المتحدة، بإحصاءات سكانية في إدلب تتباين بمئات الآلاف. وعلاوة على ذلك، فإننا نسمع بشكل متزايد أن هيئة تحرير الشام يزعم أنها أصبحت هيكلا مسؤولا محررا، شكلا من أشكال الإدارة المدنية التي تسعى جاهدة لتمكين الناس من العيش في سلام في تلك المناطق. لقد سمعنا ذلك يقال أيضا عن جبهة النصرة، سلفتها. وينبغي لنا التأكيد على أن الجماعتين مدرجتان على قوائم مجلس الأمن كمنظمات إرهابية.

وأخيرا، هناك نقطة هامة أخرى نود أن نشير إليها وهي أن المجموعة الثلاثية الإنسانية قدمت على عجل مشروع القرار وفعلت كل ما بوسعها لتسريع المفاوضات بشأنه بسبب ما ورد من تقارير عن القتل الجماعي للمدنيين في إدلب. لكن الوضع مختلف تماما. أولا، لم تنفذ عمليات واسعة النطاق في إدلب ولا يجري القيام بمثل هذه العمليات هناك. تلتزم المحافظة بوقف لإطلاق النار يجري تقويضه بصورة منتظمة من جانب الإرهابيين وحدهم. إن الإرهابيين وحدهم هم الذين ينتهكون وقف إطلاق النار. ثانيا، إن موثوقية البيانات التي يجري ضخها إلى وسائط الإعلام ويستخدمها لاحقا زملاؤنا في مجلس الأمن مشكوك فيها. في يوم الإثنين ١٦ أيلول/سبتمبر، عقدنا مؤتمرا صحفيا تفصيليا قدمنا خلاله بيانات دامغة تبرهن على أن الحالات الصارخة المزعومة لشن روسيا وسورية لغارات جوية على البنى التحتية المدنية في إدلب افتراءات. يجري استخدام آلية تحديد إحداثيات المواقع التي يتعين تفادي قصفها للتضليل.

واليوم، بدأت ممثلة الولايات المتحدة بيانها بالقول، مرة أخرى، نحن نسمع عن شن غارات جوية على المستشفيات. غير أننا لم نسمع السيدة مولر تقول بهذا الادعاء. لقد أشارت إلى أن الحالة قد تغيرت منذ ٣١ آب/أغسطس. وفيما يتعلق بالمستشفيات، سأقدم مثالين على تلك المسألة، وقد أشرنا إليهما أيضا في المؤتمر الصحفي. ويزعم أن مستشفى كفر زيتا قد تعرض للقصف، ولكننا، بدلا من ذلك، رأينا أن الإحداثيات التي جرى تقديمها هي لخندق يضم مخزنا طبيا مؤقتا يبعد مسافة أربعة كيلومترات عن المستشفى نفسه. وفيما يتعلق بمستشفى معرة النعمان المركزي، الذي زعم أيضا أنه تعرض للقصف، إنه موقع شرطة يبعد ١٠ كيلومترات عن المستشفى نفسه كان يستخدم كمستودع للأسلحة. لم يصب المستشفيان بأضرار. ولم يتعرض الخندق وموقع الشرطة أيضا للقصف. هذه المعلومات نقلتها لنا الأمم المتحدة من خلال آلية تحديد إحداثيات المواقع التي يتعين تفادي قصفها. وقدمت مصادر موثوقة في إدلب الإحداثيات إلى المنظمة، لأنه كما هو معلوم جيدا ليس هناك وجود للأمم المتحدة في الميدان في إدلب. وفي شهر تموز/يوليه وحده، تلقينا ١٢ مجموعة من تلك الإحداثيات الزائفة. وقد عرضنا صورا قبل وبعد القصف المزعوم. المباني والمرافق، بما في ذلك المرافق الطبية، لم تمس.

أفهم أن هذا الوضع مزعج وغير مريح لبعض أعضاء المجلس. وليس من قبيل المصادفة أن أيا من وسائط الإعلام الغربية التي حضرت المؤتمر الصحفي الذي عقدته واتتها الشجاعة لتقديم أي معلومات في هذا الشأن. نحن نتفق في الرأي على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع السوري، بل حل سياسي فحسب، كما هو الحال في أي نزاع، بغض النظر عن مكانه. مع ذلك، ومن أجل تيسير العملية، قد يكون من المستصوب إن كنا نريد المضي قدما بالعملية السياسية أن نخرج جميع الجماعات المسلحة الأجنبية الموجودة بشكل غير قانوني من سورية.

ونحن نعتقد أنه لا يمكننا أن تسترشد بالأكاذيب والمعلومات المغلوطة عند اتخاذ قرارات في مجلس الأمن، حتى وإن كانت هذه الأكاذيب والمعلومات المغلوطة تعود بالنفع على شخص ما. ومن غير المقبول وغير الأخلاقي التكهن بمعاناة المدنيين الذين هم رهائن لإرهابيين يشملهم بعض زملائنا الغربيين بالرعاية. وعلاوة على ذلك، فإننا جميعا ندرك أن الموقف الذي اتخذه زملاؤنا الغربيون ولم يكن بناء منذ البداية ولم يتغير خلال العمل بشأن مشروع النص يبين أن أهدافهم الحقيقية هي إرغام روسيا على استخدام حق النقض بشأن المسألة السورية.

ومنذ البداية، حذرنا مقدمي مشروع القرار أن المشروع بشكله الراهن مآله الفشل. كانوا يعلمون. ورغم هذا التحذير، طرحوا مشروع القرار للتصويت من أجل تقويض وحدة المجلس عمدا. وأود أن أسأل واضعي مشروع القرار بعض الأسئلة. ما الذي يريدون تحقيقه وما الذي سيحققونه من القيام بذلك؟ ما هي الإشارة التي سيبعثون بها إلى المجتمع الدولي؟ أيرغبون في رؤيتنا نستخدم حق النقض ضد مشروع قرار أثناء رئاستنا لمجلس الأمن مباشرة قبل بدء الأسبوع الرفيع المستوى؟ أهذه هي مساهمتهم في تشكيل اللجنة الدستورية؟

أناشد الوفود التي ترغب حقا في أن ترى حلا للوضع في سورية وفي عدم تسييس المسائل الإنسانية التصويت صفا واحدا معنا ضد مشروع القرار الذي قدمته المجموعة الثلاثية الإنسانية

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

إن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2019/756، الذي قدمته ألمانيا وبلجيكا والكويت.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، بولندا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، فرنسا، كوت ديفوار،

الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

الاتحاد الروسي والصين

الممتنعون عن التصويت:

غينيا الاستوائية

الرئيس (*تكلم بالروسية*): حصل مشروع القرار على ١٢ صوتاً مؤيداً مقابل صوتين معارضين، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. لم يُعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي من جانب عضو دائم في المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة مرة أخرى بالنيابة عن المشاركين في صياغة مشروع القرار المتعلق بالوضع الإنساني بشأن سورية – ألمانيا وبلجيكا والكويت.

بوصفنا أوصياء على الحالة الإنسانية في إدلب، نشعر بخيبة أمل شديدة إزاء نتيجة التصويت. ومرة أخرى، لن يتمكّن مجلس الأمن من الوفاء بواجبه في حماية حياة ثلاثة ملايين شخص، معظمهم من النساء والأطفال، في محافظة إدلب. فكيف يمكن لنا أن نفسر لهم وللعالم عدم التوصل إلى توافق في الآراء ولو على مشروع قرار إنساني بحت؟ وقد حاولنا، نحن المشاركين في الصياغة، تحقيق توافق في الآراء بين أعضاء المجلس. وحاولنا، كوسيط نزيه، التواصل بطريقة شفافة وبناءة. وكان هدفنا التوصل إلى نص مركّز يتمحور حول الأهداف الإنسانية، أي وقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين والتخفيف من المعاناة الإنسانية. وتلقينا الكثير من الدعم لمبادرتنا وأشكر جميع الذين دعموا جهودنا، لا سيما أعضاء المجلس الذين صوتوا مؤيدين لمشروع القرار S/2019/756.

وثمة أعضاء آخرون لم يؤيدونا، ونحن نأسف لذلك. فالانقسامات واضحة ومستمرة. وقد حاولنا جاهدين في الأيام الأخيرة رأب الصدع، الذي يتمحور حول مسألة مكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من أننا نقف جميعاً ثابتين في عزمنا على مكافحة الإرهاب، فإننا نكرر موقفنا القائل بأن عمليات مكافحة الإرهاب لا تُعفي الأطراف من التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وهذا ما حاولنا أن يجسّده مشروع القرار الذي طرحناه. ومن المؤسف أن هذا الأمر لم يكن مقبولاً لدى البعض.

ومن ناحية أخرى، شهدنا طرح مبادرة أخرى أمس دون أي عملية شفافة. ولم تتم لا مشاركتها ولا التفاوض عليها مسبقاً. وقد شهدنا هذه الأساليب في الماضي ونأسف لاستخدامها. فهي لا يمكن أن تؤدي إلى الوحدة التي تمس الحاجة إليها في المجلس. وفيما يتعلق بالمضمون، لا تُركز المبادرة الأخرى على حماية المدنيين أو على المعاناة الإنسانية ولا تمنع وقوع كارثة إنسانية – وهي مسائل أساسية يتعين على المجلس معالجتها.

وقد بيّنت مساعدة الأمين العام أورسولا مولر بوضوح، في إحاطتها هذا الصباح (انظر S/PV.8622)، الغرض من هذا الأمر كله. وقدمت لنا أرقاماً وأمثلة في محاولة لبيان حجم الكارثة الإنسانية. ونعِدُ اليوم بأننا لن نتوقف عند هذا الحد. ولم يُعتمد مشروع القرار، ولكن عملنا ومسؤوليتنا لا ينتهيان هنا. وسنواصل استخدام أدوات المجلس لمعالجة المسائل الإنسانية الأكثر إلحاحاً في إدلب وفي أماكن أخرى في سورية.

فلنوحّد جهودنا فيما نتطلع إلى تجديد الآلية العابرة للحدود في نهاية السنة. فلهذه الآلية دور حاسم في بقاء الملايين من السوريين. ووحدتنا بشأن هذه المسألة هي أقل ما نستطيع أن نفعله من أجل الشعب السوري، الذي عانى كثيراً خلال السنوات الثماني الماضية.

أخيراً، لا يوجد حل عسكري للأزمة في سورية. فالحل الوحيد هو حل سياسي استناداً إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق). ونؤكد من جديد دعمنا القوي للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص غير بيدرسن.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤكد التصويت اليوم على مشروع القرار S/2019/756 بشأن وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية في إدلب التزام المجتمع الدولي بتحقيق السلام والاستقرار في شمال غرب سورية. ويجب على مجلس الأمن أن يتصرف لإنهاء العنف، وخاصة ضد المدنيين في سورية، ولتمكين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من تقديم المساعدة لأكثر الفئات السكانية ضعفاً. فبعد قرابة تسع سنوات من النزاع، لا يستحق الشعب السوري أقل من ذلك. وتفخر الولايات المتحدة بأنها صوتت مؤيدة مشروع القرار، الذي أعدته ألمانيا وبلجيكا والكويت، من أجل الوفاء بمسؤوليتنا المشتركة عن حماية المدنيين الذين تتعرّض حياتهم للخطر. ومما يدعو إلى الأسف العميق أن المجلس لم يتمكن من الاتفاق على مشروع قرار لوقف إطلاق النار كان من شأنه أن ينقذ الأرواح في إدلب، ولا سيما في حين يُحضّر نظام الأسد وحلفاؤه لشن هجوم آخر على سكان إدلب.

ومن المؤسف أيضاً أن المجلس لم يتفق على مشروع قرار يتضمن صيغة كان من شأنها أن تحمّل نظام الأسد وروسيا المسؤولية عن تلك الهجمات الوحشية ضد الشعب السوري. فلا يخطئن أحد: لقد شارك نظام الأسد وحلفاؤه لمدة خمسة أشهر في شن هجمات فجعت المدنيين، فضلاً عن تدمير البنى التحتية المدنية مثل المدارس والمستشفيات ومرافق المياه. وكان نظام الأسد وروسيا مسؤولين عن وقوع ١ ٠٣١ حالة وفاة بين المدنيين في محافظة إدلب خلال الفترة بين ٢٩ نيسان/أبريل و٢٩ آب/أغسطس، وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وفي حين يمكنهم أن يواصلوا محاولة التستر وراء الأكاذيب والمعلومات المضللة في المجلس اليوم، فليس هنالك شك في أن النظام والقوات الروسية يتحملان المسؤولية عن تلك الهجمات ويجب أن يخضعا للمساءلة عن أفعالهما. ويعرف العالم أنه على الرغم من إنكار الجانبين، فإن الطائرات الروسية والسورية تهيمن على الأجواء في شمال غرب سورية. ولم يمتثل الاتحاد الروسي، حتى الآن، لترتيبات الأمم المتحدة لتفادي التعارض الرامية إلى إبقاء المدنيين والمستشفيات في أمان. ويقول نظام الأسد وحلفاؤه للمجتمع الدولي إنهم ينفذون عمليات مكافحة الإرهاب لا غير. ولكننا شهدنا ذلك من قبل. إن ما نشهده ليس مكافحة للإرهاب بل ذريعة لمواصلة حملة عسكرية عنيفة ضد أولئك الذين يرفضون قبول سلطة نظام الأسد. إن استخدام روسيا حق النقض ضد مشروع قرار اليوم – وهو الثالث عشر من نوعه بشأن سورية – يُمثّل محاولة أخرى لتبرئة نفسها ونظام الأسد من المسؤولية عن مقتل الآلاف من الرجال والنساء والأطفال السوريين.

لقد أثبتت روسيا بشكل قاطع، من خلال ما تقوم به من أعمال في المجلس وفي ساحة المعركة، أنها غير مهتمة بحماية المدنيين السوريين في إدلب أو حلب أو الغوطة الشرقية أو درعا. كما أنها غير مهتمة بوقف دائم لإطلاق النار لأغراض إنسانية. ونشعر بخيبة أمل لأن الصين قررت المشاركة في تلك الأنشطة، بالانضمام إلى روسيا في قرارها استخدام حق النقض ضد مشروع القرار. فما يهم روسيا هو أن تحمي بشار الأسد، على حساب حياة الشعب السوري وتطلعاته السلمية. وندعو روسيا مرة أخرى إلى الانضمام إلى المجتمع الدولي في عملية من شأنها أن تؤدي إلى الاستقرار النهائي في البلد.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): صوتت الجمهورية الدومينيكية مؤيدة لمشروع القرار S/2019/756، الذي قدمته ألمانيا وبلجيكا والكويت، القائمين على صياغة مشاريع القرارات المتعلقة بالشأن الإنساني

في الجمهورية العربية السورية. وننوه بالجهود الجبارة التي بذلها المشاركون في الصياغة من أجل تحقيق الوحدة في مجلس الأمن بشأن مشروع قرار حاسم لحياة ثلاثة ملايين من المدنيين في إدلب. وهذا مطمح تؤيده الجمهورية الدومينيكية، وقد عملنا لأجله بنشاط.

وخلال عملية التفاوض، ظلّت الجمهورية الدومينيكية على اقتناع بأن الحاجة الملحة إلى وضع حد للأعمال العدائية وحماية السكان المدنيين في شمال غرب سورية تسمو على جميع المصالح الأخرى. وللأسف، لم يحدث ذلك. فلم يكن المجلس على قدَر المهمة المتمثلة في تلبية توقعات الأمم المتحدة أو توقعات شعب أنهكته سنوات من النزاع. ومن المستحيل ألا نشعر بالفشل والإحباط في ظل ما شهدناه للتو.

ومع ذلك، فإنه يدفعنا إلى التفكير في الكيفية التي نتصدى بها لأحد أهم التحديات التي تواجه مجلس الأمن في الآونة الأخيرة وأثره في إيجاد حل لهذا النزاع، – وهو استقطابه. وتستحق العملية السياسية التي تتحرك في نهاية المطاف في اتجاه يبدو مقبولا لجميع الأطراف تقديم استجابة لا لبس فيها من جانب مجلس الأمن في شكل قرار يعمل، أولا، على إنشاء وقف غير مشروط لإطلاق النار، ثانيا، التسليم بالحاجة إلى ضمان تأثيره في الميدان من خلال آلية للرصد والمساءلة والحفاظ على مساحة آمنة قدر الإمكان كي تصل المساعدة الإنسانية إلى السكان ممن هم في حاجة ماسة إليها.

ونعتقد أن مشروع هذا النص قد نجح في معالجة شواغل جميع أعضاء المجلس بطريقة متوازنة تحترم روح الإنسانية التي يرتكز عليها. ونشدد على وجه الخصوص على التأكيد في النص الذي تفاوضنا عليه جميعا على الحاجة إلى وجود تدابير لمكافحة الإرهاب تتواءم بشكل كامل مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي، وتقيد جميع الأطراف بالتزاماتها بحماية السكان المدنيين والهياكل الأساسية المدنية.

وكان النص الذي لم نتمكن من اعتماده سيرسي وقفا لإطلاق النار يبدأ في ٢١ أيلول/سبتمبر. إن هذا اليوم هو بداية سنة دراسية جديدة في الجمهورية العربية السورية. فهل ثمة ظروف مؤاتية كي يصل أطفال إدلب إلى فصولهم دون خوف؟ هل تحظى المدارس بالحماية؟ هل يحظى المدرسون بالحماية؟ هل يحظى الأطفال بالحماية؟

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): كان هناك مشروعا قرارين على الطاولة اليوم. مشروع القرار الذي قدمه القائمون على الصياغة في مجال العمل الإنساني (S/2019/756) كان سيوفر الحماية للمدنيين، ومشروع القرار الروسي والصيني (S/2019/757) يعرضهم للخطر.

ونشكر القائمين على الصياغة في مجال العمل الإنساني، بلجيكا وألمانيا والكويت، لما بذلوه من جهود كبيرة لإدراج آراء جميع أعضاء المجلس في صياغة النص الذي صوتنا عليه للتو. لقد كان نصا متوازنا يجسد الحالة المتردية في إدلب ويدعو بحق إلى وقف دائم لإطلاق النار، وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وكانت ثمة حاجة لمشروع القرار هذا. ومنذ الجلسة الإنسانية الطارئة الأولى للمجلس التي عقدت لمناقشة إدلب في ١٠ أيار/مايو، ما برحنا نركز على العنف العشوائي ضد المدنيين هناك. فأعداد القتلى والمشردين في صفوف المدنيين آخذة في الازدياد. ولم يتبق لدينا الكثير من الوقت للحيلولة دون تدهور الحالة الإنسانية بشكل كارثي.

وفضلا عن إنشاء وقف لا لبس فيه لإطلاق النار، فإن النص الذي قدمته روسيا والصين وتم استخدام حق النقض ضده اليوم يبين بوضوح أهمية التقيد بالالتزامات القانونية الدولية. ولا يغير استخدام حق النقض ضد مشروع القرار حقيقة أنه لا يمكن أن يكون هناك عذر لاستهداف المدنيين. فالواقع أن الاستهداف المتعمد للمدنيين جريمة حرب.

وعلى النقيض من ذلك، فإن النص الروسي والصيني الذي سنصوت عليه لاحقا يزعم أن الحالة الإنسانية في إدلب ناجمة فقط عن الإرهابيين لا عن القصف الجوي العشوائي الذي يُنفذ دون الاكتراث لمبدأي التمييز والتناسب. ويبدو أن الغرض من إعفاء أنشطة مكافحة الإرهاب، الذي تقترحه روسيا، هو إتاحة استمرار الهجمات العشوائية. لقد استمعنا إلى التوضيح الذي قدمته روسيا بأنها تقصف الإرهابيين، ولكن، حتى وإن كان ذلك صحيحا، فإنه لا يزال عليها التزامات قانونية، بما في ذلك ضمان تناسب الإجراءات التي تتخذها.

وأخشى أننا شهدنا على مر السنين في سورية حقيقة العمل العسكري الذي يقوم به نظام الأسد وحليفه الروسي، ولا سيما استخدامه للغارات الجوية. وقد شاهدنا جميعا ما حدث بعد أن اعتمد مجلس الأمن القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) ومقتل المدنيين الذي أعقبه. ولن يكون النص الذي قدمته روسيا والصين مفيدا لمن هم في الميدان والذين تمس حاجتهم للحماية من المجتمع الدولي.

ولا يمكن أن يكون الكفاح ضد الإرهاب عذرا للهجمات العشوائية أو، الأسوأ من ذلك، الهجمات التي تستهدف المدنيين. ولا يمكننا أن ندعم بحسن طوية نصا يتيح ذلك. ونناشد جميع أعضاء المجلس الانضمام إلينا في التصويت معارضين للنص الروسي والصيني.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): تشاطر بيرو تقييم الأمم المتحدة وشواغلها إزاء الآثار الإنسانية الخطيرة على السكان المدنيين جراء تصاعد العنف في شمال غرب سورية، ومن ثم تؤيد جميع المبادرات الرامية إلى حماية أولئك السكان. ولذلك فإننا نشكر وفد ألمانيا وبلجيكا والكويت، بصفتهم القائمين على صياغة النصوص الخاصة بالمسائل الإنسانية في سورية، على ما بذلوه من جهود كبيرة للتوصل إلى حل توفيقي مقبول لدى جميع الأعضاء في المجلس بشأن محتوى مشروع القرار (S/2019/756) الذي طرح للتصويت عليه هذا الصباح. كما نقدر أن النص النهائي تمكن من تلبية العديد من الشواغل التي أعرب عنها وفدنا خلال المفاوضات التي شاركنا فيها مشاركة بناءة من أجل التوصل إلى وقف فعال حقا للأعمال العدائية وتوفير الإغاثة الحقيقية للسكان المدنيين الذين يعانون في سورية. وعلاوة على ذلك، نؤكد على التركيز الذي منحه المشروع لاحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع الحالات والظروف التي تشمل، بطبيعة الحال، الكفاح ضد الإرهاب.

وبالنظر إلى كل ما تقدم، تمكنا من التصويت مؤيدين لمشروع القرار. ومن ثم تلاحظ بيرو ببالغ الأسف عدم إمكانية اعتماد مشروع القرار المقدم من المشاركين في الصياغة، الذي نراه متوازنا وحسن التوقيت.

وفي الختام، نؤكد من جديد الحاجة إلى ضمان أن يكرس المجلس المزيد من الجهود للسعي إلى تحقيق الوحدة بشأن هذه المسائل الحساسة من أجل الاضطلاع بالمسؤوليات السامية التي عهد بها إلينا.

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): على نحو ما ورد في البيان الذي أدلينا به أمام المجلس في وقت سابق (انظر S/PV.8622)، لا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق الشديد إزاء المأساة الإنسانية المدمرة التي تتواصل في سورية، ولا سيما الحالة في إدلب ومحيطها. وينبغي أن تكون الأولوية القصوى للمجلس هي وقف القتل وإنهاء معاناة المدنيين الأبرياء. ولا بد من وضع حد فوري لأعمال العنف ويجب أن تبدأ المحادثات من أجل التوصل إلى عملية انتقال سياسي بقيادة سورية تعبر عن إرادة الشعب السوري.

وتدين جنوب أفريقيا جميع انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما انتهاكات حقوق الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والأقليات العرقية. كما تدين جنوب أفريقيا عدم احترام القانون الدولي الإنساني.

ونرحب بالمبادرة المتخذة من أجل اتخاذ قرار لتهيئة البيئة اللازمة لتوفير المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها للمحتاجين. بيد أن وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء تسييس الحالة الإنسانية. بل إننا نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يركز بشكل صارم على مساعدة أولئك العالقين في خضم هذا النزاع المدمر. ولهذا السبب، صوتت جنوب أفريقيا لصالح مشروع القرار الذي قدمه المشاركون في الصياغة (S/2019/756)، اعتقادا منا بأن الحالة الإنسانية المتردية في الميدان تفوق شواغلنا بشأن بعض العناصر الواردة في النص.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): قررت كوت ديفوار تأييد مشروع القرار المقدم من المشاركين في الصياغة بشأن المسائل الإنسانية في سورية (S/2019/756). وقد فعلنا ذلك لأننا، إذ نؤيد بقوة مكافحة الإرهاب، فإننا مقتنعون بأن الجهود المبذولة في هذا الصدد يجب أن تأخذ في الاعتبار الكامل المعايير المقررة فيما يتعلق باحترام القانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان، وقانون اللاجئين.

وخلال جهودنا المستمرة لإجراء حوار من أجل حل النزاع السوري، تؤكد كوت ديفوار أيضا على أن العمليات العسكرية يجب أن تحترم القانون الدولي وحقوق الإنسان، أينما تمت وتحت أي ظروف. وتفرض القواعد الدولية على أطراف النزاع تطبيق مبادئ التمييز والتناسب وتلزمها باتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين في حالات النزاع.

وبينما يشيد بلدي بالأهمية التي يوليها مشروعا القرارين (S/2019/756 و S/2019/757) للحالة الإنسانية في البلد الذي عانى عدة سنوات من النزاع المميت، إلا أنه يدين شدة اختلاف النهج التي يدعمانها. وللأسف فإن المجلس منقسم بعمق مرة أخرى. وتأسف كوت ديفوار لأن مشروعي القرارين لم يجدا وحدة في المجلس لأن الأطراف لم تستنفد فرص الحوار اللازمة في مثل هذه الظروف.

ولذلك فإننا نكرر دعوتنا إلى المزيد من الحوار بين الدول الأعضاء وهو السبيل الوحيد للتوصل إلى مشروع نص يحظى بتوافق في الآراء يأخذ في الاعتبار شواغل جميع الأطراف المعنية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): تأسف فرنسا لأننا لم نتوصل إلى اتفاق اليوم استجابة للأزمة الإنسانية المستمرة في إدلب. ونرحب بجهود ألمانيا وبلجيكا والكويت سعيا للتوصل إلى مشروع نص متوازن كان يستحق دعمنا بالإجماع.

ولئن كانت الحالة في إدلب مستمرة في التدهور في الأشهر الأخيرة، أناشد جميع الموجودين إظهار مسؤوليتنا والعمل معا من أجل التوصل إلى حل وسط في الأيام المقبلة. وتتحمل الأطراف المشاركة بشكل مباشر المسؤولية عن كفالة احترام القانون الدولي الإنساني. الحالة في إدلب وبوجه أعم في سورية تتطلب اضطلاعنا بحوار بناء داخل هذا الجهاز. وبهذه الروح تظل فرنسا من جانبها على استعداد للعمل.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية نود أن نؤكد على تأييدنا الكامل للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل ألمانيا نيابة عن حملة القلم في الجلسة التي عقدت صباح اليوم (انظر S/PV.8622) وكذلك هذه الجلسة.

ونعبر عن أسفنا وخيبة الأمل لأن المجلس أخفق في تحمل مسؤولياته. ولا شك في أن التاريخ سيذكر هذه الجلسة، وسيذكر مواقف كل عضو في مجلس الأمن من مشروع القرار الإنساني والمتوازن S/2019/756 الذي تقدمت به دولة الكويت وألمانيا وبلجيكا، وهو القرار الذي كان يهدف فقط إلى حماية المدنيين في إدلب من خلال المطالبة بوقف الأعمال العدائية فيها وللحيلولة دون تفاقم معاناة سكانها. وسيتذكر نساء وشيوخ وأطفال إدلب بشكل خاص نتيجة التصويت على مشروع القرار هذا، وسيكونون قاسيين في حكمهم على مجلس الأمن.

إن فشل المجلس في اعتماد مشروع قرار إنساني بحت لهو إخفاق يضاف إلى سلسلة إخفاقات المجلس بشأن الملف

السوري، الذي يتداوله المجلس منذ سنوات طويلة دون إحراز تقدم حقيقي وملموس ينهي المعاناة التي يعيشها الشعب السوري. فاستخدام حق النقض اليوم يعني استمرار تعرض حياة الملايين من السوريين في شمال غرب سورية للخطر في الوقت الذي تحذر فيه مرارا الأمم المتحدة من إمكانية وقوع أكبر كارثة إنسانية في القرن الحادي والعشرين في حال استمرت العمليات العسكرية.

إن الإحصاءات الصادرة عن الأمم المتحدة التي تعكس حجم المعاناة الإنسانية في محافظة إدلب كانت الدافع الأساسي وراء تحركنا وتقديمنا لمشروع القرار كقائمين على الصياغة والذي جرى التفاوض بشأنه بشكل شفاف وشمولي مع كافة أعضاء المجلس لمدة ثلاثة أسابيع. وفي المقابل تم تقديم مشروع قرار آخر لم يتم التفاوض بشأنه على الإطلاق، بل تم إدراجه أمس فقط. الأمر الذي يبين جليا انقسام المجلس الحاد بشأن الملف السوري حتى وإن كان الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه هو هدف إنساني.

لقد أدى التصعيد العسكري في شمال غرب سورية منذ أواخر نيسان/أبريل الماضي إلى نزوح أكثر من نصف مليون شخص ومقتل أكثر من ١ ٠٠٠ مدني، نصفهم من النساء والأطفال. إضافة إلى إلحاق أضرار جسيمة بالمرافق الصحية والتعليمية والمدنية. ولكن للأسف هذه التطورات وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في إدلب لم تدفع مجلسنا لاتخاذ موقف موحد وصائب حيالها. ونجدد هنا إدانتنا لاستهداف المدنيين من قبل أي طرف كان وللهجمات التي تستهدف المستشفيات والمراكز الصحية. كما نؤكد على وجوب مساءلة الذين ارتكبوا انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن الإرهاب آفة خطيرة تهدد السلم والأمن الدوليين. وجميعنا متفقون وحازمون في مكافحة الإرهاب وفي أي مكان، بما في ذلك في محافظة إدلب. إلا أننا نجدد ما سبق أن ذكرناه وذكره الكثير من الدول الأعضاء في مجلس الأمن إضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بأن عمليات مكافحة الإرهاب لا تعفي بأي شكل من الأشكال من الالتزامات الملقاة على الأطراف وفقا للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الالتزام بحماية المدنيين والمرافق المدنية فضلا عن مبادئ التمييز والتناسب والاحتراز.

وفي الختام، أود أن أشكر كافة الدول الأعضاء التي دعمت جهود القائمين على الصياغة وصوتت لصالح مشروع القرار. ونؤكد هنا بأن عدم اعتماد مجلس الأمن هذا المشروع لن يثنينا ولن نبقى صامتين، وسنواصل مساعينا الرامية لحماية المدنيين وتحسين الأوضاع الإنسانية في سورية.

ونؤكد مجددا على أنه ليس هناك حل عسكري للأزمة في سورية، وأن الحل الوحيد هو عبر تسوية سياسية تلبي طموحات الشعب السوري الشقيق المشروعة وتحافظ على سيادة سورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها وذلك وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق).

السيد بيكستين دو بوتسوريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): نؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل ألمانيا باسم المشاركين الثلاثة القائمين على صياغة النصوص. وأود أن أضيف بضع الملاحظات بصفتي الوطنية.

أولا نعرب عن أسفنا العميق لأن بعض أعضاء المجلس لم يتمكنوا من تأييد مشروع القرار S/2019/756 الذي اقترحناه بشأن الحالة الإنسانية في شمال غرب سورية. ومنذ البداية عمل المشاركون الثلاثة في القيام بالصياغة بطريقة شفافة وبناءة. لقد بذلنا كل ما في وسعنا للجمع بين المواقف المختلفة حتى اليوم الأخير من المفاوضات.

وبالنسبة لنا فإن حماية الأرواح البشرية ينبغي أن تكون في صميم أي قرار بشأن إدلب. وبعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع النص وغرضه إنساني محض، خذل المجلس للأسف سكان إدلب.

وبلجيكا لا تزال مصممة على مكافحة الإرهاب. وتلك هي الإرادة الجماعية للمجلس ولكن بالنسبة لنا هناك شيء واحد واضح: عمليات مكافحة الإرهاب لا تعفي أطراف النزاع من التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب على الأطراف أن تحترم القواعد المنطبقة في النزاع المسلح ومبادئ التمييز والتناسب والحيطة. إن قصف المدنيين والمدارس والمستشفيات لا يمت بصلة لمكافحة الإرهاب. بل على العكس كل ما يفعله هو تهيئة تربة خصبة للمزيد من الإرهاب.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): صوتت الصين معارضة لمشروع القرار S/2019/756 بشأن الحالة الإنسانية في سورية الذي طرح للتصويت الآن.

إن مجلس الأمن يتابع عن كثب الحالة الإنسانية في سورية وعقد جلسات لهذا الغرض مرات عديدة. وفيما يتعلق بمسألة إدلب، منذ ٣١ آب/أغسطس ما برحت الحكومتان الروسية والسورية تنفذان وقف إطلاق النار في إدلب الذي التزم به بصفة عامة. والجهود الدبلوماسية التي تبذلها الجهات الدولية المعنية مستمرة والحالة في إدلب تتطور في اتجاه إيجابي. وفي ذلك السياق، من الواضح أن طرح مشروع قرار عليه خلافات كبيرة للتصويت أمر غير بناء. وتلك الخطوة لن تحقق النتائج المرجوة.

ولا تزال المنظمات الإرهابية توسع نطاق نفوذها في المنطقة الشمالية الغربية من الجمهورية العربية السورية. وهذا هو مصدر المسألة الإنسانية في إدلب ويشكل خطرا جسيما على السلامة والأمن في المنطقة. وينبغي أن يكون المجلس موحدا في التصدي بصورة مشتركة لهذا التحدي الخطير. وقد شاركت الصين بشكل بناء في المفاوضات بشأن النص واقترحت تعديلات معقولة. ومع ذلك، ومن دواعي الأسف أن مشروع القرار الذي طُرح للتصويت توا لم يتطرق إلى جوهر المسألة ولم يعالج شواغل الصين الأساسية. ولهذا السبب، صوتت الصين معارضة لمشروع القرار.

إن الحالة الإنسانية في سورية شديدة التعقيد والحساسية. وينبغي النظر في جميع فئات المسائل الإنسانية في سورية بطريقة شاملة ومعالجتها على نحو متوازن، لا الاكتفاء بالتركيز على مسائل معينة بصورة انتقائية، ناهيك عن تسييس المسائل الإنسانية. ويجب على المجتمع الدولي أن يظهر الاحترام الكامل لسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها؛ وأن يستمع بصورة كاملة إلى آراء الحكومة السورية؛ وأن يسعى إلى إيجاد حل شامل للمسألة السورية بالوسائل السياسية.

في الوقت نفسه، ينبغي لنا أن نولي اهتماما وثيقا للإعمار في مرحلة ما بعد الحرب في سورية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد ومساعدة الشعب السوري على أن يعيش حياة سعيدة يسودها السلام والاستقرار.

وتعلق الصين أيضا أهمية كبيرة على الحالة الإنسانية في سورية وتولي اهتماما وثيقا لها. ولهذا السبب، تقترح روسيا والصين مشروع قرار بديل (S/2019/757) يأخذ في الحسبان المسائل الإنسانية ومسائل مكافحة الإرهاب في سورية بطريقة شاملة. ويتضمن المشروع دعوة إلى احترام القانون الدولي في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب وإلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية، وهو يعبر عن الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري. ويحدونا الأمل في أن يؤيد جميع أعضاء المجلس هذا المشروع.

ولا بد لي أن أشير هنا إلى أن الصين ترفض رفضا قاطعا الاتهامات التي لا أساس لها التي وردت على لسان ممثلي المملكة المتحدة والولايات المتحدة ضد الصين. إن من حق الصين اتخاذ قرارها باستقلال بشأن كيفية تصويتها، وفقا للحالة بجميع جوانبها الجيدة والسيئة واستنادا إلى مصالح الشعب المعني. ولا يحق لأي بلد توجيه اتهامات متعمدة كهذه. وأود أيضا أن أشير إلى أن الحالة الراهنة للشعب السوري ومعاناته هما تحديدا نتيجة التصرفات غير المشروعة لبعض البلدان وينبغي لتلك البلدان أن تتدبر في سلوكها.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

إننا نقدم مشروع قرار بشأن إدلب (S/2019/757) في إطار الجهود الرامية إلى تصحيح الوضع الإنساني في تلك المنطقة من سورية. وعلى خلاف مشروع القرار الآخر (S/2019/756)، الذي سبق وأن تكلمت عن أسباب استخدامنا لحق النقض ضده، فإن نص مشروعنا يتسم بنهج إنساني حصرا ولا يتضمن أي فقرات مسيسة أو خلافية. وهو يهدف إلى الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار الذي أُبرم في ٣١ آب/أغسطس ومواصلة مكافحة الإرهاب وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى إدلب.

لقد قالت ممثلة الولايات المتحدة، في سياق تعليلها للتصويت على مشروع القرار هذا، إن المجلس لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار. ولكننا لسنا بحاجة إلى ذلك لأن وقف إطلاق النار سارٍ في إدلب منذ ٣١ آب/أغسطس. ومن المفارقات أن أول طرف ينتهك وقف إطلاق النار كانت القوات الجوية للولايات المتحدة في نفس يوم بدء نفاذ وقف إطلاق النار في ٣١ آب/أغسطس.

كما جرى حثنا على وقف الهجمات الوحشية في سورية. وأعتقد أنه ينبغي للولايات المتحدة توجيه هذه النداءات إلى نفسها. ونحن نتذكر جيدا كيف حاربت القوات الجوية للولايات المتحدة الإرهابيين في العراق والموصل وفي غيرهما من المناطق. ونتذكر كيف التزمت الولايات المتحدة بالقانون الدولي الإنساني هناك. إن قواتنا الجوية الروسية لا تسوي مدنا بأكملها بالأرض وهي لا تنفذ ضربات سوى ضد أهداف يتواجد فيها الإرهابيون إذا كانت هناك معلومات استخبارية موثوقة وتم التحقق منها بهذا الخصوص فيما تتفادى شن أي هجمات قد تعرض المدنيين للخطر.

ولا أعتقد أن أيا من أعضاء مجلس الأمن يمكنه الاعتراض على أي نقطة واردة في مشروع قرارنا. واليوم، أمامنا فرصة للتوصل إلى اتفاق بشأن الوضع الإنساني في سورية. ولكن إذا كانت هناك اعتراضات من هذا القبيل، فإننا والمجتمع الدولي بأسره سنكون حريصين للغاية على الاستماع إليها.

ونشجع الزملاء على مراعاة النقاط التالية لدى التصويت على المشروع الروسي:

إن مرحلة القتال المسلح في النزاع السوري قد انتهت أساسا. وانضم أولئك الذين لديهم رغبة حقيقية في التوصل إلى تسوية سياسية إلى العملية. وأُنجز الكثير من العمل بالفعل ويجب أن ندعم هذه الجهود المتضافرة، بما فيها جهود الأمم المتحدة، بدلا من استخدام المسائل الإنسانية لتحقيق أهداف سياسية. والإرهابيون وحدهم ولا أحد سواهم هم الذين يطيلون أمد الحرب بهدف تدمير الدولة السورية والتسبب في المعاناة للمدنيين. ومحاولات حمايتهم أو تقديمهم في صورة المعارضين الذين نبذوا التطرف غير مقبولة.

وفضلا عن ذلك، وكما ينص مشروع قرارنا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ جميع التدابير الضرورية لتحسين الحالة الإنسانية في إدلب. ويحدونا الأمل في أن يتبع أعضاء مجلس الأمن نهجا بناء في تأييد مشروع قرارنا.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2019/757 الذي قدمه الاتحاد الروسي والصين.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي والصين

المعارضون:

ألمانيا، بلجيكا، بولندا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، فرنسا، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

إندونيسيا، جنوب أفريقيا، غينيا الاستوائية، كوت ديفوار

الرئيس (*تكلم بالروسية*): حصل مشروع القرار على صوتين مؤيدين مقابل تسعة أصوات معارضة، مع امتناع أربعة أعضاء عن التصويت. لم يُعتمد مشروع القرار لعدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): صوتت بولندا معارضة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2019/757. وأود التأكيد مجددا على أن واجبنا الأدبي والقانوني على السواء يحتم علينا أن نسمح فورا بإمكانية الوصول بشكل كامل وآمن ودون عوائق إلى المعونة الإنسانية وأن نمنع الكارثة الإنسانية التي تتكشف في محافظة إدلب. ولا يقل أهمية عن ذلك أن تكون جميع الأنشطة التي تضطلع بها الدول بهدف مكافحة الإرهاب متماشية تماما مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب ألا تُستخدم مكافحة الإرهاب كذريعة لانتهاك حقوق الإنسان ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر للاستهداف العشوائي للمدنيين والبنى التحتية المدنية.

ولا تزال بولندا تدين بشدة كل أعمال الإرهاب ولا تزال ملتزمة التزاما راسخا بمكافحة الإرهاب. ويغفل مشروع القرار الذي اقترحه الاتحاد الروسي والصين هذه النقطة الهامة. ولذلك، فإننا لم نتمكن من تأييده.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يأخذ وفدي الكلمة بعد التصويت على مشروعي القرارين (S/2019/756 و S/2019/757).

ولطالما دعت إندونيسيا إلى الوحدة داخل مجلس الأمن من أجل الاضطلاع بالمهمة العاجلة للغاية المتمثلة في إنقاذ حياة الناس. وكان ذلك دائما على رأس أولوياتنا. إننا نتشاطر الرسالة التي وجهها الأمين العام أمس خلال المؤتمر الصحفي في بداية الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة: ”فلنعط الأولوية للشعوب، لاحتياجاتها وتطلعاتها وحقوقها.“. وينطبق ذلك على ٣ ملايين شخص في إدلب هم في حاجة إلى الحماية. وتتجلى تطلعاتهم في البقاء في أمان، ويتجلى حقهم في العيش في سلام.

وفي هذا الصدد من المؤسف حقا عدم تمكّن المجلس من التوصل إلى توافق في الآراء. لقد صوتت إندونيسيا مؤيدة مشروع القرار الذي قدمه القائمان على الصياغة، لأن مشروع النص يتضمن عناصر أساسية ضرورية لتعزيز جهودنا على الفور للتخفيف من معاناة الناس في محافظة إدلب ومنع أي مزيد من التدهور في الحالة الإنسانية في المنطقة. وكانت عملية التفاوض على النص طويلة ومعقدة مع وجود العديد من الخلافات بين أعضاء المجلس. لذلك نشكر القائمين على الصياغة على عملهما المضني.

وبينما نقدر الجهود التي بذلتها روسيا والصين في صياغة مشروع القرار، فإننا نعتبر أنه لم يجر استكشاف إمكانات النص لمعالجة الوضع الحقيقي على أرض الواقع بشكل كامل. حيث جرى تقديم النص بالأمس فقط، ولم يتمكن المجلس من مناقشته بشكل شامل. ونعتقد أيضا أن الحالة الإنسانية في إدلب في هذا المنعطف الحرج بحاجة إلى قرار يعبر بالكامل عن الحاجة الملحة للتخفيف الفوري من آلام الناس وإحباطاتهم ومعاناتهم. وتؤمن إندونيسيا بصدق بأننا في حاجة إلى إحراز تقدم لإنقاذ حياة

هؤلاء الأشخاص. وكما ذكرت هذا الصباح يجب على المجلس كفالة أن الأوان لم يفت للاستجابة للحالة الإنسانية في إدلب (انظر S/PV.8622).

ومن الضروري اتفاق المجلس على تجنب تسييس أي حالة إنسانية. ولن يتمكن المجلس من الوفاء بولايته بفعالية إلا عن طريق هذا الاتفاق الجماعي. ويحدو وفد بلدي أمل كبير في أن يواصل المجلس استكشاف سبل معالجة هذه المسألة البالغة الأهمية بشكل يتسم بالتوافق.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): لقد امتنعنا عن التصويت على مشروعي القرارين S/2019/756 و S/2019/757 لإظهار انعدام الوحدة وتوافق الآراء داخل مجلس الأمن بشأن مسألة حيوية ومهمة مثل النزاع السوري، حيث يتم التضحية بحياة الكثير من البشر، بما في ذلك حياة المدنيين والنساء والأطفال والنساء الحوامل وذوي الاحتياجات الخاصة. ويزداد هذا الانقسام والافتقار إلى التفاهم سوءًا بالنظر إلى جهودنا المبذولة لمعالجة حالة إنسانية خطيرة كتلك الحالة السائدة حاليًا في إدلب.

لقد كنا نأمل أن يجري توسيع المفاوضات وتعميقها بشأن مشروعي القرارين اللذين قدمهما القائمون بالصياغة بروح من المرونة وحسن النية مع مراعاة، أولا وقبل كل شيء الحالة الحرجة للسكان المدنيين في سورية وخاصة في إدلب ووضع المصالح الجيواستراتيجية للبلدان التي لها تأثير كبير على أطراف النزاع جانبا. وكنا نأمل أن نكرر ما قمنا به قبل بضعة أيام مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، عندما كنا على وشك التخلي عن مشروع القرار، لكننا توصلنا لحسن الحظ إلى تفاهم وصوتنا بالإجماع. لماذا لا يمكننا القيام بالشيء ذاته مع الحالة الإنسانية في سورية والأسلحة الكيميائية في ذلك البلد؟

لهذا السبب، قررنا الامتناع عن التصويت على كلا مشروعي القرارين.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): مجددا نجد أنفسنا في مجلس الأمن أمام مشهد سوريالي عبثي تحرص على تكراره ثلاث دول غربية دائمة العضوية متلطية خلف حملة القلم الإنساني الذين انخرطوا منذ الإحاطة الماضية (انظر S/PV.8593) لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في صياغة مشروع قرار سياسي منحاز (S/2019/756)، مشروع قرار سياسي وليس إنساني، بخصوص ما أسموه وقف إطلاق النار في شمال غرب سورية، لقد بات من المؤكد أن هذا القلم يجف مداده عندما يتعلق الأمر بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها ولا يزال يرتكبها ما يسمى بالتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة وأدواته من التنظيمات الإرهابية والميليشيات غير الشرعية العميلة له.

كما أن هذا القلم يجف مداده عندما يتعلق الأمر بالوجود الأجنبي اللاشرعي الأمريكي والبريطاني والفرنسي والتركي على أراضي بلدي، وبالاعتداءات الإسرائيلية المتكررة التي شجعها صمت مجلسكم والحصانة التي توفرها بعض الدول دائمة العضوية لممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلية على مدى عقود من عمر هذه المنظمة الدولية.

لقد قال بعض الزملاء إن مكافحة الإرهاب لا تعفي من احترام الالتزامات ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني، لكنني لم أسمع نفس الزملاء يقولون مثلا إن صناعة الإرهاب لا تعفي أحدا من احترام الالتزامات ذات الصلة بالقانون الدولي وأحكام الميثاق، القانون الدولي وأحكام الميثاق يأتون أولا قبل القانون الدولي الإنساني، ولنقل على نفس السوية لكن من يريد احترام القانون الدولي الإنساني عليه أن يحترم القانون الدولي وأحكام الميثاق.

والتاريخ سيذكر هذه الجلسة، نعم، لأنها جاءت للتشويش على الرئاسة الروسية كما حدث تماما في الثامن من تشرين

الأول/أكتوبر عام ٢٠١٦، عندما كان الاتحاد الروسي يترأس أعمال مجلس الأمن (انظر S/PV.7785)، فقامت بعض الدول الأخرى بتقديم مشروع قرار لإحراج الرئاسة الروسية، وهذا ما جرى اليوم ولذلك نعم، التاريخ لن ينسى هذه الجلسة. لأن هدفها ليس مساعدة الشعب السوري إنسانيا وإنما للتلاعب بالملف السوري سياسيا وإحراج الرئاسة الروسية.

على غرار القرارات السابقة التي اعتمدها مجلسكم ينص مشروع القرار (S/2019/757) الذي تم عرضه عليكم في فقرته التمهيدية الثانية على ما يلي وأقتبس: ''وإذ يؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية'' إنتهى الاقتباس، غير أن ممارسات حملة القلم أثبتت الفجوة الهائلة بين المبدأ والتطبيق لنص هذه الفقرة بالذات وذلك من خلال انتهاك حملة الراية الإنسانية لسيادة الجمهورية العربية السورية وهو أمر لا يمكن القبول به.

فكيف يمكن لحاملي القلم الإنساني الاضطلاع بمهامهم وقيادة هذا التحرك الذي يفترض أن دوافعه إنسانية في الوقت الذي عملوا فيه على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة وتقديم مشروع قرار دون التشاور والتنسيق الحقيقيين مع وفد حكومة الجمهورية العربية السورية، وهو الوفد المعني الأول والأخير بمناقشة وتدارس مشروع القرار كهذا. وكيف يتجاهلون أن الحكومة السورية كانت قد وافقت على وقف إطلاق النار في منطقة خفض التصعيد بإدلب اعتبارا من ٣١ آب/أغسطس الفائت مع الاحتفاظ بحق الرد على أي خرق من جانب الإرهابيين، وذلك بما ينسجم مع اتفاق أستانا الخاص بإنشاء مناطق خفض التصعيد واتفاق سوتشي.

ويحق لنا أن نتساءل عن سبب تجاهل حملة القلم، في مشروع قرارهم، الإشارة إلى عدم استثناء الجماعات الإرهابية من وقف الأعمال القتالية. إذ لا يخفى على أحد أن اتفاق أستانا الخاص بإنشاء مناطق تخفيف التوتر لا يشمل الجماعات المسلحة التي صنفها مجلس الأمن على أنها كيانات إرهابية، وأن الاتفاق نص على جملة تعهدات من بينها إلزام الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق أستانا بالعمل على فك ارتباطها بالتنظيمات الإرهابية، ولا سيما داعش وجبهة النصرة والمجموعات الأخرى المرتبطة بهما.

كما أكد اتفاقا أستانا وسوتشي حق الحكومة السورية وحلفائها في مواجهة التنظيمات الإرهابية، بغض النظر عن مسمياتها. كل هذه الأمور غابت عن مشروع القرار المضاد الذي قدمه حملة القلم الإنساني. وكيف يمكن لحملة القلم الإنساني أن يدَّعوا حرصهم على الوضع الإنساني في سورية وهم يتجاهلون في مشروع القرار السبب الأساسي للأزمة الإنسانية في البلد – ألا وهو الإرهاب المدعوم، للأسف، من دول بعضها أعضاء في هذا المجلس، كما يتجاهلون موضوع وجود آلاف المقاتلين الإرهابيين الأجانب في سورية.

ونشير هنا على سبيل المثال إلى أن الحكومة الألمانية الاتحادية قد أعلنت مؤخرا، بعد مساءلة برلمانية تقدم بها خبير الشؤون الداخلية في الحزب الليبرالي الألماني، كونستانتين كولي، بأن عدد المقاتلين الأجانب الألمان في سورية والعراق بلغ ٥٠٠ إرهابي، لا يزال حوالي ٣٦٠ منهم يقاتلون في صفوف التنظيمات الإرهابية. وطبعا هذه إحصاءات الحكومة الألمانية. وهي تؤكد المؤكد بخصوص وجود آلاف الإرهابيين القادمين من أوروبا.

فكيف يتجاهل زميلي، الممثل الدائم لألمانيا، هذه المعلومات الهامة الصادرة عن حكومته بالذات ويغفل أي إشارة إلى ضرورة التصدي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وضرورة قيام دولهم ومشغليهم بسحبهم من الأراضي السورية؟

بالمناسبة – وبناء على طلب زميلنا ممثل الكويت في الجلسة السابقة (انظر S/PV.8609) – عندما تحدثت عن وجود حركة

سلفية في الكويت فقال إنه لا توجد حركة سلفية في الكويت، وعندما ذكرت إرهابيا اسمه المطيري قال إنه لا يوجد شخص اسمه المطيري. هذا إعلان وزعته الحركة السلفية في الكويت وفيه صور كويتيين تحت عنوان ''إعلان الحرب – الجهاد من أجل سورية''. هؤلاء كلهم كويتيون ينتمون إلى الحركة السلفية الكويتية، والإعلان علني في شوارع الكويت. إعلان آخر.

أما مقال نيويورك تايمز الذي كذَّبه زميلي ممثل الكويت، فهذا هو. هذا هو مقال نيويورك تايمز الذي تحدث عن رقيب في الجيش الكويتي اسمه المطيري. سأقرأ عليكم باللغة الإنكليزية.

(تكلم بالإنكليزية)

المقال كتبه مراسل نيويورك تايمز في الكويت:

''غانم المطيري يجمع الأموال ويحولها إلى سورية لصالح المتمردين الذين يقاتلون الرئيس بشار الأسد. السيد المطيري – واحد من عشرات الكويتيين الذين يجمعون الأموال علنا لتسليح المعارضة – ساعد على تحويل هذه الدولة الصغيرة الغنية بالنفط في الخليج الفارسي إلى منفذ ''وسترن يونيون'' حقيقي لتحويل الأموال إلى متمردي سورية، مع توجيه معظم الأموال التي يجمعها إلى تنظيم سوري تابع لتنظيم القاعدة. وقد جمعت الأموال بفضل عملية تمت من الكويت لتجهيز ١٢ ٠٠٠ من المقاتلين المتمردين بمقدار ٢ ٥٠٠ دولار لكل فرد منهم.''اسمعوا هذه العبارة:''يحصل المتبرعون على المركز الفِضِّي مقابل التبرع بمبلغ ١٧٥ دولارا لشراء ٥٠ رصاصة لبنادق القناصة، أو على المركز الذهبي مقابل التبرع بضعف ذلك المبلغ لشراء ثماني قذائف هاون.''

(تكلم بالعربية)

أما معهد كارنيغي الأمريكي، فقد أجرى دراستين حول الحركة السلفية الكويتية والدعم الذي تقدمه هذه الحركة للإرهاب في سورية والعراق. وقد قال ممثل الكويت في المرة الماضية: إذا كانت عندي أسماء ووثائق فلأقدمها. هأنذا أقدم لكم الأسماء والوثائق. من يريد منكم الحصول على نسخ منها فليتصل بالوفد السوري الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك.

كيف يمكن لحاملي القلم الإنساني، بالإضافة إلى مقدمي مشروع القرار، أن يدَّعوا حرصهم الإنساني وهم الذين شاركوا – ومنذ اليوم الأول – في ما يسمي بالتحالف الدولي غير الشرعي ضد داعش، الذي لم يتصد يوما للإرهاب بل دمر بشكل ممنهج ومتعمد البنى التحتية السورية، بما فيها الجسور فوق نهر الفرات وصوامع الحبوب والمدارس والمشافي والقرى الآمنة، وقتل آلاف المدنيين وأنقذ متزعمي الإرهاب الداعشي في بلدتي هجين والباغوز بدير الزور وفي مدينة الرقة، لإعادة تدويرهم واستخدامهم في دول أخرى ''كمعارضات ديمقراطية إرهابية معتدلة''.

وكيف يمكن لحاملي القلم الإنساني ادعاء الحرص الإنساني في حين يتجاهل مشروع القرار خطورة إعلان الولايات المتحدة وتركيا التوصل إلى اتفاق حول إنشاء ما سمي بالمنطقة الآمنة فوق الأراضي السورية وشروعهما في تسيير دوريات مشتركة؟ وهو اتفاق يأتي بهدف تعقيد وإطالة أمد الأزمة في سورية من خلال خلق وقائع جديدة على الأرض في المناطق التي توجد فيها قوات هاتين الدولتين الاحتلاليتين بشكل غير شرعي.

وكيف يمكن لحاملي القلم الإنساني أن يدعوا حرصهم الإنساني وهم يساهمون في الإرهاب الاقتصادي المتمثل في فرض التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب، التي تطال آثارها الكارثية المواطنين السوريين وتحد من قدرة الحكومة السورية على الاستجابة بشكل أفضل لمتطلباتهم المعيشية؟

وختاما، انطلاقا مما سبق فإن حكومة بلدي تتوجه بالشكر للدول التي صوتت ضد مشروع القرار، وأخص بالذكر وفد الاتحاد الروسي ووفد الصين الشعبية، وتلك التي امتنعت عن

التصويت حفاظا على مبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وفي مقدمتها احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): طلب ممثل الكويت الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، طبعا، أود أن أعتذر لمجلس الأمن على أخذ الكلمة في هذا الوقت المتأخر.

لم أكن أرغب، حقيقة، في الخروج عن موضوع الجلسة ولكن الممثل السوري كرر، حقيقة أكثر من مرة، اسم الكويت والوثائق التي عرضها والتي هي عبارة عن قصاصات من الصحف. والقصد في الحقيقة معروف – وهو مهاجمة الكويت ومحاولة خلط الأوراق وتصوير الأزمة في سورية وكأنها أزمة إرهاب. وقد ذكر أن السبب الأساسي للأزمة في سورية هو الإرهاب، في حين أن الأزمة في البداية لم تكن حقيقة أزمة إرهاب إطلاقا.

والقصاصات التي أظهرها والمنشورة في صحف كويتية والقصاصة التي تطرق لها ونشرت في نيويورك تايمز، جميعها نشر إما في سنة ٢٠١٢ أو ٢٠١٣ وكان حريصا، في الحقيقة، في كل جلسة على أن يتطرق إلى هذه القصاصات التي يذكرها. وأنا طبعا استغرب من زميلي ممثل سورية حرصه الشديد على تكرار هذه الأنباء التي نشرت في الصحف. وكنت أتمنى أن يقول بأن موقف الكويت الرسمي هو كذا، ويتطرق إلى موقف الكويت الرسمي حتى نعرف كيف نرد عليه. ولكنه يتطرق إلى تصريحات صدرت عن أشخاص منذ سبع سنوات تقريبا، ويحاول بشكل أو بآخر أن يلصق تهمة الإرهاب بحكومة الكويت. لقد ادعى في الجلسة الماضية أنه حريص على حكومة الكويت أكثر مني، ولكن من الواضح أن الهدف الأساسي من إثارته هذا الموضوع هو في الحقيقة الإساءة للكويت.

وبالنسبة للأنباء التي ذكرتموها عن الإرهابيين في عام ٢٠١٢ أو ٢٠١٣، والأشخاص الذين ذكرتموهم، فقد رددت عليكم في حينها، سعادة السفير، وقلت لكم إذا كانت عندكم أي أدلة فتستطيعون تقديمها. والسؤال هو ما الذي منع الحكومة السورية من تقديم هذه الوثائق إلى اللجنة المعنية، إذا كانت وثائق يعتد بها؟ هناك لجنة جزاءات منشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) يمكنه أن يقدم هذه الوثائق إليها، أو إذا كان هؤلاء الأشخاص إرهابيين وارتكبوا جرائم جسيمة، جرائم إبادة، جرائم ضد الإنسانية، يمكنه أن يقدمها إلى الآلية دولية محايدة مستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ التي أنشأتها الجمعية العامة. هذه آلية معروفة وبدأت تعمل، وهذه الوثائق التي لديك بإمكانك أن تقدمها إلى هذه الآلية للنظر والتحقيق فيها ومحاسبة الأشخاص ومحاسبة كل شخص ارتكب جريمة على الأراضي السورية. ونحن، لعلم يا سعادة السفير، من ضمن الدول التي أيدت قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٧١ الذي أنشأ الآلية دولية محايدة مستقلة لضمان المساءلة والمحاسبة على الجرائم التي ارتكبت في سورية، ولكن أنتم ضد هذه الآلية الذي بدأت تعمل حاليا، وبالتالي، أنت حر ولك مطلق الحرية في تقديم كل ما لديك من أدلة. وأود، وأتمنى مثل ما ذكرت في المرة السابقة، أن تجلب أدلة من وثائق الأمم المتحدة، وليس قصاصات الصحف والجرائد التي لا ندري مدى صحتها ودقتها، بما في ذلك ما نُشر في نيويورك تايمز. فإذا كنت حريصا على قراءة نيويورك تايمز وما تأتي به من أخبار وأنباء تكون في صالحكم أحيانا، فإنها تنتقد الحكومة السورية في الكثير من المقالات، ولا أريد أن أتطرق إلى هذه المقالات، بل دائما ما نستند حقا على البيانات التي تزودنا بها الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة عن الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب في محافظات سورية المختلفة. وهناك جرائم موثقة فيها صور أقمار اصطناعية ووثائق وشهود، ولا يمكن للمرء أن يدحضها أو يتنازع فيها أو يدحض صحتها.

لذلك، نود منك، يا سعادة السفير، أن تستند إلى هذه الوثائق وإذا كان هناك شخص أو أشخاص تعتقد أنهم ارتكبوا جرائم ضد الشعب السوري، أرجوك أن تقدم إلى لجنة الجزاءات أو الآلية الدولية التي أنشأناها وصوتم ضدها. طبعا، انتقدت القائمين بالصياغة بإسهاب، من أول مداخلتك إلى آخرها، وادعيت أن حتى الاعتداءات الإسرائيلية لم نتطرق لها، وما إلى ذلك. نحن دائما ندين الاعتداءات الإسرائيلية على سورية ودائما نؤكد على ضرورة الحفاظ على أمن وسيادة واستقلال سورية وسلامة أراضيها. وحتى في موضوع الجولان، عندما اعترفت الولايات المتحدة بسيادة إسرائيل على الجولان، كنا من بيد الدول التي طالبت بجلب الموضوع إلى مجلس الأمن ومحاولة إصدار مشروع قرار في هذا الموضوع، ولكن أنتم من عارضتم هذا التوجه ولم تريدوا أن نأتي إلى مجلس الأمن لطرح مشروع قرار خاص يدين الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): شكرا سيدي الرئيس. أولا، بلادي حريصة كل الحرص عن على قيام أفضل علاقات الأخوة مع الكويت.

في كل المناسبات التي تحدثت فيها عن وجود إرهابيين كويتيين في سورية، كنت دائما أقول بأن الكلام غير موجه إلى حكومة الكويت. لكن من حقنا أن تلفت عناية حكومة الكويت إلى وجود إرهابيين ورعاة للإرهاب يحملون الجنسية الكويتية ويروجون للإرهاب ويجمعون الأموال لإرسالها إلى الإرهابيين في سورية، بمعنى آخر، أن هناك مواطنين كويتيين يسفكون دماء السوريين فوق الأرض السورية. فأنا لا أرى سببا للحساسية التي يظهرها زميلي مندوب الكويت كلما تحدثنا عن وجود إرهابيين كويتيين في سورية. فهناك إرهابيين، مثلما قلنا في المرة الماضية، بلجيكيين وفرنسيين وبريطانيين وأستراليين. هناك إرهابيون من ١٠٠ دولة عضو في هذه المنظمة الدولية في سورية، يقاتلون في سورية ويقتلون السوريين. وما من أحد أظهر الحساسية وتكلم وانبرى إلى تفنيد هذه الرواية الواردة في تقرير رسمي صادر عن لجنة فرعية لمجلس الأمن تعنى بمكافحة الإرهاب.

لماذا هذه الحساسية المفرطة عندما نقول بأن هناك إرهابيين كويتيين يقاتلون في سورية ويسفكون دماء السوريين وينتمون لحركة اسمها الحركة السلفية؟ ماذا يعني هذا؟ كيف يمكن تفنيد هذا الكلام بعد أن قام معهد كارنيغي الأمريكي بنشر دراستين عن الحركة السلفية الكويتية؟ وهذه إعلانات وليست قصاصات، إعلانات رسمية تم توزيعها داخل الكويت من قبل أشخاص بعضهم أعضاء في البرلمان الكويتي جمعوا مئات ملايين الدولارات لإرسالها إلى الإرهاب في سورية. وهناك المقال الذي نشرته نيويورك تايمز وعشرات المقالات الأخرى نشرتها صحف أخرى. ولدينا إثباتات وبراهين وأرسلنا قسما كبيرا منها إلى مجلس الأمن وإلى لجانكم الفرعية المعنية بمكافحة الإرهاب. نحن لا نتكلم فقط، بل نقرن القول بالفعل. أرسلنا إلى لجانكم الفرعية المعنية بمكافحة الإرهاب المئات من القطع من الإثباتات والبراهين التي الأدلة إلى تثبت وجود إرهابيين أجانب يقاتلون في سورية، من بينهم كويتيون. وهناك إرهابيون سوريون يقاتلون الحكومة السورية، فهل ينبغي أن أظهر الحساسية إذا جاء شخص ما وقال لي إن هناك إرهابيين سوريين يقاتلون الحكومة السورية؟ لا، فهذا أمر واقع يجب أن نعترف به. يجب أن نقول أن هناك إرهابيين أجانب وإرهابيين سوريين يقاتلون الحكومة السورية بالنيابة عن مستخدميهم في الخارج.

هذه هي القصة بكل شفافية. نحن لا نخترع روايات ولا نخترع قصصا، فكلكم تعرفون ماذا نقول وهناك تقارير صادرة عن مجلسكم حول وجود إرهاب أجنبي في سورية. والمجلس قبل أربع أو خمس سنوات كان يقول لا يوجد إرهاب أجنبي في سورية. واليوم، انتقل المجلس من الإنكار المطلق إلى

الاعتراف التام بوجود إرهابيين أجانب في سورية، لا بل إن بعضكم يتنافس معنا في ومع حلفائنا على محاربة هذا الإرهاب الأجنبي بكل نفاق وبكل كذب. كفى حساسية من هذا الموضوع عندما نتكلم من أوجاعنا. مئات آلاف السوريين قتلوا بسبب الإرهاب. البنية التحتية في البلد دمرت بسبب الإرهاب وبسبب التدخل الخارجي. أنا لا أريد مشروع قرار، أنا أريد تطبيق القرارات الموجودة حاليا، ٢٢ قرارا تحتاج إلى التطبيق. هل نحن بحاجة إلى قرار جديد؟ هناك ١٢ قرارا حول مكافحة الإرهاب، فلتطبقوها. فلنطبق ١٢ قرارا لمكافحة الإرهاب صادرة عن مجلسكم، وستنتهي المشكلة. لكن أن نقول الشيء ونفعل ضده، كما يقول المثل، فهذا ذروة النفاق ومنتهى النفاق.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): طلب ممثل الكويت الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد العتيبي (الكويت): أعتذر مرة أخرى على طلب الكلمة.

وأبدأ من حيث انتهى ممثل سورية الذي طالب مجلس الأمن بتطبيق قراراته المتعلقة بالإرهاب، وأدعوه إلى أن تطبق السلطات السورية قرارات مجلس الأمن الخاصة بملف الأسلحة الكيميائية والخاصة بالملف السياسي، وعلى رأسها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). هذا هو ما ندعو إليه في مجلس الأمن وهذا هو موقفنا الرسمي. أنا لا أريده أن يظهر الحساسية من موقف الكويت الذي نتحدث عنه في مجلس الأمن في الجلسات المفتوحة. موقف الكويت الرسمي تعرفه جيدا وهو أننا نريد حلا سياسيا في سورية، حلا سياسيا مبنيا على قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق). هذا الموقف لا أعتقد أنه يضايق الإخوان في سورية.

أما الموقف الثاني، فلا تعفي مكافحة الإرهاب أي طرف من الأطراف من مسؤوليته المتمثلة في احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. هذا هو موقفنا الذي نكرره دائما. ومواقفنا متفقة ومتسقة مع موقف جامعة الدول العربية وموقف منظمة التعاون الإسلامي، وكذلك مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

أعود مرة أخرى للكلام الذي ذكرته وتفضلت به بالنسبة لوجود إرهابيين كويتيين؛ إذ تعرضون دائما وثائق تشير إلى أسماء كويتيين يقاتلون في سورية. نحن نعرف جميعا أن هناك بالفعل مقاتلين أجانب في سورية. ولذلك، أعدت الكويت ومجموعة من الدول مشروع قرار عن حالة حقوق في سورية أيضا وسنقدمه في الجمعية العامة. وهناك نص في مشروع القرار هذا يطالب بخروج المقاتلين الأجانب ويدينهم ويمنع، في الحقيقة، وجودهم في سورية والقتال مع أي طرف من الأطراف لأننا نعرف أيضا أن هناك من يقاتل مع الحكومة السورية، مليشيات تحارب إلى جانب الحكومة السورية، وبعضها مصنفة إقليميا وحتى في كثير من دول العالم بأنها مليشيات إرهابية. ويمكن أن يكون هناك أفراد من نفس الجنسية يحاربون معكم وآخرون يحاربون ضدكم. ولذلك نحن من الدول التي قدمت مشروع قرار يطالب بخروج جميع القوات الأجنبية.

ولعلك تذكر أن سبب الرد عليك أنك تورد أرقاما وتستقي المعلومة من الصحف، وتدعي أن وكيل عريف، كما ذكرت نيويورك تايمز، استطاع أن يجمع ٤٠٠ مليون دولار. وفي مرة من المرات، ذكرت أن أحد الأشخاص جمع مليارات وأرسل أسلحة؛ وهذه أمور لا تُعقل. ونحن مستعدون لتطبيق أي قرار على هؤلاء الأشخاص عند توفر الأدلة. نحن لا نسمح بوجود إرهابي ولا نتبنى أي تحركات أو أحد له ارتباط بتنظيمات إرهابية. في بداية الأزمة السورية، لم يسمع أحد لا عن تنظيم الدولة ولا عن تنظيم النصرة أو غيرهما. في بداية الأزمة، اتخذ المجتمع الدولي وجامعة الدول العربية قرارات وكان هناك تعاطف كبير مع مطالب الشعب السوري. وتم اتخاذ قرارات بتعليق عضوية سورية

في جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. وما زالت عضويتها معلقة حتى هذا اليوم.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): مع احترام حق الوفود في تقديم بيانات إضافية، وسأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية، أرى أن مناقشتنا قد وصلت طريقا مسدودا إلى حد ما وأن الوقت قد حان لإنهائها. وأطلب من الأعضاء أن يتقيدوا بهذا القرار وأن يوجزوا.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أعتذر عن أخذ الكلمة للمرة الثالثة، ولن أطيل. أولا، طبعا، أنا لا أريد أن يكون هناك سجالٌ شخصي بيني وبين زميلي، سعادة سفير الكويت. هذا آخر شيء أفكر فيه. أنا أبحث عن مصلحة شعبي. وهذا الكلام موجه له ولكم جميعا. نحن لم نعد طرفا في الجامعة العربية منذ أن أتت إلى هذا المجلس وحاولت تأليبه ضدنا وعسكرة ما يجري في سورية. ولذلك الاعتداد بالجامعة العربية كمرجعية في حديث زميلي، سفير الكويت، هو أمر خاطئ. نحن لسنا طرفا في الجامعة العربية ولسنا طرفا في منظمة التعاون الإسلامي. ولذلك، لا يمكن الاعتداد بهاتين المنظمتين في معرض الحديث عن أي موقف سياسي ملزم لحكومة بلادي.

ثانيا، نحن معلوماتنا لا نستقيها من الصحف فقط؛ فنحن حكومة مسؤولة. ولدينا أجهزة استخبارات قوية ومؤسسات. ولدينا عشرات آلاف الوثائق التي وضعنا يدنا عليها من أوكار الإرهابيين، وفيها كم هائل من المعلومات بأيديهم وبأقلامهم تشير إلى وجود ضلوع خليجي في رعاية الإرهاب في سورية. وهذا كلام ثابت. وأرسلنا لكم مئات الرسائل التي تتضمن أسماء وعناوين واتهامات وأسماء أماكن، إلى آخره. وهي موجودة لديكم في مجلس الأمن. وما زال لدينا الكثير الذي سيتم الحديث عنه في الوقت المناسب. وكلما زارنا وفد من مجلس الأمن يُعنى بمكافحة الإرهاب، تصيبه الدهشة لما يسمعه من معلومات في دمشق. وآخر زيارة كانت لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات الرصد، واسألوا رئيس الفريق التابع لكم عن نتائج زيارته الأخيرة إلى دمشق. فنحن لا نتكلم فقط انطلاقا من الصحف. كلا، نحن نملك معلومات ثابتة وراسخة واعترافات. وكله موجود. وأصبح قسم لا بأس به في عناية مجلس الأمن.

المكابرة على الخطأ تسيء أكثر من ارتكاب الخطأ نفسه. لنتوقف عن المكابرة على الخطأ. هناك رعاية للإرهاب في سورية. هذا الأمر ثابت في سورية والعراق. وإلا من أين جاءت هذه القمامة شبه البشرية التي ظهرت لنا واسمها "داعش" وجبهة النصرة، هل هبطت علينا من كوكب المريخ؟ من رعى هؤلاء الإرهابيين؟ ومن أصدر لهم التأشيرات وسمح لهم بالتنقل عبر العواصم الدولية؟ من أعطاهم ٢ ٥٠٠ دولار لكل إرهابي مقابل أن يعمل قناصا ويقتل السوريين؟ مَن درّبهم؟ وكيف يتم إعادة تدوير الإرهابيين بنقلهم من إدلب إلى نيجيريا والجزائر وأفغانستان، ومن ثم إلى اليمن؟ هذه أسئلة برهن المحترفين من الدبلوماسيين، وليس برهن اهتمام الهواة. هذه مسألة كبيرة. ما نعاني منه اليوم سيصل لكم غداً وبعد غدٍ. إذا تهاونتم في مكافحة الإرهاب في سورية، فسيصل لكم جميعا. لدينا وحوش أتت من أوروبا ودول عربية وآسيا الوسطى. وحوش على شكل بشر. خذوهم. إذا أردتم أن تطبقوا القانون الدولي الإنساني عليهم، فخذوهم إلى بلادكم وعواصمكم. أعيدوهم إلى حيث أتوا. نحن لا نريدهم. لنا الحق في مقاتلتهم ومكافحتهم حتى أخر واحد منهم. هذه سيادتنا. وهذا ما يقوله القانون الدولي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.